بيان وفد مملكة البحرين

أمام مؤتمر المراجعة الرابع باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

لاهاي 2018

أدلى به

سعادة العميد حقوقي سمير أحمد الزياني

نائب رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية

خلال المناقشة العامة

نوفمبر 2018

السيد الرئيس

السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سيدي الرئيس...

أود بدايةً باسم مملكة البحرين أن أتقدم إلى سعادة السفير أوغوستين فاسكيز غوميز، رئيس المؤتمر الاستعراضي الرابع بالتهنئة على انتخابه رئيسا لهذا المؤتمر الدولي الهام، وانني على ثقة أن ما يتحلى به من قدرات شخصية وخبرات دبلوماسية ستكون خير معين له على أدائه هذه المهمة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة الأمين العام للمنظمة السيد فرناندو أرياس وإلى الأمانة الفنية على ما قاموا به من جهود حثيثة للإعداد والتحضير الجيد لانعقاد هذا المؤتمر.

كما نؤيد البيان الذي أدلت به سعادة السفيرة هيفاء ايسامي نيابة عن حركة عدم الإنحياز والصين.

سيدي الرئيس...

ينعقد المؤتمر الرابع لمراجعة الاتفاقية وجميع الدول الأطراف سعيدة بما حققته هذه الاتفاقية من نجاح وعالمية والذي يتمثل في العضوية الواسعة والتي تؤكد حرص المجتمع الدولي على التعاون من أجل حظر هذه الشريحة من أسلحة الدمار الشامل والمساهمة في تجنيب البشرية ويلات الحروب المدمرة، وذلك وفقاً لما أشارت اليه الاتفاقية في ديباجيتها من تصميم الدول الأطراف على حظر وإزالة جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل. وبهذه المناسبة نرحب بإنضمام دولة

فلسطين الشقيقة عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو ما تبقي من الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير.

سيدي الرئيس...

كانت مملكة البحرين من أوائل الدول التي انضمت لهذه الاتفاقية وعملت على تنفيذها على المستوى الوطني، وذلك إيماناً منها بضرورة الحظر الشامل لجميع أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها باعتبار وجودها يهدد السلم والأمن الدوليين، ويساعد على زعزعة الاستقرار ويكون عوناً للإرهاب بكافة صوره وأشكاله.

وفي هذا الإطار تجدد حكومة بلادي دعوتها للمجتمع الدولي لتقديم الدعم في سبيل تحقيق أهداف الاتفاقية، وتدين أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وتحت أية ظروف. كما تدعو حكومة إسرائيل للمصادقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بأحكامها وكذلك الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى الأن لهذه المعاهدة.

السيد الرئيس ،،،

تشيد مملكة البحرين بمشروع القرار المقدم من بريطانيا بالجلسة الاستثنائية التي دعت اليها، والذي عقد في يونيو ،2018 بمقر المنظمة والذي نص على أنه يجوز لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية "أن تعتمد أحكاما لتحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عن طريق تحديد جميع المعلومات المحتملة المتصلة بمصدر هذه الأسلحة الكيميائية والإبلاغ عنها"، مما سيسهم في تعزيز دور المنظمة وتقوية صلاحياتها تجاه المنتهكين او المستخدمين للأسلحة الكيميائية

كما نؤكد على أهمية التزام كافة الدول بإنفاذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بعدم الانتشار واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الجماعات الإرهابية من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها.

كما يود وفد بلادي أن يؤكد على التزام الدول الحائزة بتدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في الآجال النهائية التي سبق الاتفاق عليها، لما لهذا الموضوع من أهمية باعتبار ذلك مساهمة جادة في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز لهدفها الرئيسي المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية وبصورة شاملة ونهائية.

سيدي الرئيس...

كما نؤكد على أهمية التعاون الدولي والتبادل المعرفي في نقل التكنلوجيا بين الدول الأطراف في مجال الكيمياء والتقنية والمعدات المتعلقة بها للأغراض الغير محظورة في الاتفاقية وإلغاء أية قيود تعترض ذلك، مما يشكل عنصرا ضرورياً للتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي، ويسهم بدوره في تعزيز عالمية الاتفاقية وفاعليتها.

وختاما سيدي الرئيس:

فأن وفد بلادي يؤكد على التعاون التام مع سعادتكم لإحراز مزيد من التقدم في تفعيل الاتفاقية، متمنياً لأعمال هذا المؤتمر كل والتوفيق والنجاح.

وأرجو أن يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.